

Distr.: General
31 July 2009
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثالثة

تشكيلة بوروندي

٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩

النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

التقرير المرحلي الثالث

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - تقييم التقدم المحرز والاتجاهات
٣	ألف - تعزيز الحوكمة الرشيدة
٩	باء - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية
١٣	جيم - قطاع الأمن
١٧	دال - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب
٢٢	هاء - حيازة الأراضي والإنعاش الاقتصادي
٢٦	واو - البعد دون الإقليمي
٢٩	زاي - تعبئة وتنسيق المعونة الدولية
٣٣	ثالثا - موجز وتوصيات



أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير الثالث المتعلق بمتابعة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي التقدم المحرز خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ والتحديات التي ما زالت تواجه بناء السلام خلال النصف الثاني من السنة.

٢ - وتواصل في إعداد هذا التقرير اتباع نهج تشاركي يتوخى أن يضم جميع الجهات الفاعلة المشاركة في آلية رصد وتتبع الإطار الاستراتيجي، أي المجتمع المدني والمنظمات النسائية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والطوائف الدينية ومؤسسة باشنغنتاهي ومنظومة الأمم المتحدة فضلا عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بقيادة الحكومة وبدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وعلى غرار التقرير السابق، ما زالت المشاركة محدودة على مستوى الأفرقة المواضيعية لكن ثمة استفادة من مساهمة الجهات صاحبة المصلحة في العملية بجميع فئاتها.

٣ - وشمل إعداد هذا التقرير الثالث ما يلي:

(أ) إعادة توصيات لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام الصادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى الأفرقة المواضيعية للإطار الاستراتيجي؛

(ب) استعراض المؤشرات بدعم من الوحدة المشتركة للمتابعة والتقييم التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛

(ج) استعراض التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة والتحديات التي تواجه بناء السلام في المجالات ذات الأولوية في إطار الأفرقة المواضيعية؛

(د) تعزيز مساهمة الأفرقة المواضيعية للإطار الاستراتيجي والبلدان الأعضاء في اللجنة؛

(هـ) قيام لجنة الصياغة بإعداد التقرير؛

(و) اعتماد التقرير على مستوى فريق التنسيق مع الشركاء.

٤ - وخلال العملية، اجتمع أعضاء فريق المتابعة والتقييم التابع لفريق التنسيق مع الشركاء بهدف الاتفاق على شكل التقرير ومنهجية صياغته واعتماده من جانب الهيئتين الاستشاريتين المتمثلتين في المنتدى الاستراتيجي (المستشارون والأخصائيون القطاعيون، على المستوى التقني) والمنتدى السياسي (الوزراء والسفراء ورؤساء البعثات، على المستوى الاستراتيجي). ومن العناصر الجديدة في هذا التقرير، بخلاف التقريرين السابقين، دمج الجزء

المتعلق بتحليل التقدم المحرز والاتجاهات مع الجزء المتعلق بالتزامات الجهات صاحبة المصلحة، مما أسفر عن تفادي تكرار نفس عناصر المعلومات الواردة في كلا الجزأين. ومن جوانب الاختلاف الأخرى، القيام على نحو منهجي بمراعاة المساهمات المتعددة المتعلقة بالتزامات البلدان الأعضاء في تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام، وذلك بفضل مساعدة مكتب دعم بناء السلام في نيويورك.

٥ - ورغم التحديات وأوجه القصور الكامنة في كل عملية من عمليات الاستعراض الشاملة والقائمة على المشاركة التي تضم عددا كبيرا من الأشخاص والمؤسسات من شتى المجالات، سيجد القارئ كل المعلومات اللازمة التي ستقدم له نظرة عن الوضع الراهن والتحديات المصادفة والإجراءات التي يلزم اتخاذها مستقبلا فيما يتعلق ببناء السلام في بوروندي.

ثانيا - تقييم التقدم المحرز والاتجاهات

ألف - تعزيز الحوكمة الرشيدة

١ - الانتخابات والحوار السياسي

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الانتخابات والبيئة السياسية

ضمان توفير بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، بسبل عديدة تشمل الأخذ بعملية شاملة لوضع إطار انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة موثوق بها، وتعزيز الحوار البناء وإفساح المجال السياسي، وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية واحترامها.

الحوار السياسي

تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إقامة محفل دائم للحوار السياسي بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والجماعات الدينية.

أوجه التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

٦ - وفقا لاستنتاجات لجنة بناء السلام وتوصياتها الواردة في إطار التقرير الثاني لمتابعة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/3/BDI/2) والمتعلقة بإيجاد الظروف المؤسسية المواتية لتنظيم انتخابات في عام ٢٠١٠، أنشئت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة

رسمياً بتوافق آراء الأحزاب السياسية الرئيسية. وعين أعضاؤها وأدوا اليمين أمام رئيس الجمهورية وغرفتي البرلمان المجتمعيتين في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٧ - وعلاوة على ذلك، وجه رئيس الجمهورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ طلباً لتقديم المساعدة قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وابتداءً من حزيران/يونيه، شرعت الأمم المتحدة في العمل مع اللجنة الانتخابية لتحديد احتياجات البلد من أجل تنظيم الانتخابات، وأوفدت بعثة تقنية لتقييم الاحتياجات ينتظر أن يصدر تقريرها خلال شهر تموز/يوليه من عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، أنشئت آليتان لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الدورة الانتخابية وهما: لجنة استشارية استراتيجية ولجنة للتنسيق التقني. ويجري العمل في هاتين اللجنتين بتعاون وثيق مع الشركاء في التنمية.

٨ - وأشارت عدة مجموعات علناً من جديد إلى مسألة القيود التي تفرضها السلطات على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية. غير أنه جرت الإشارة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الثالث إلى تنظيم عدة لقاءات مع وزارة الداخلية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام بهدف مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بالانتخابات، مما يبرهن على بذل جهود للحوار بين الأطراف.

٩ - وفي إشارة إلى انفتاح الحكومة على فكرة إفساح مجال للحوار، وفقاً لتوصية صادرة عن لجنة بناء السلام، اتفقت الوزارة المكلفة بالحكومة الرشيدة والخصخصة لدى الرئاسة مع الأحزاب السياسية على إنشاء محفل دائم للحوار.

١٠ - وأخيراً، اتفق الشركاء في التنمية والحكومة على إنشاء فريق مواضيعي معني بالحكومة من أجل متابعة تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وهو ما يتوقع منه أن يساهم في تحديد الرهانات والأولويات المتعلقة بالحكومة في بوروندي بقدر أكبر من التوافق والوضوح.

٢ - مكافحة الفساد وإصلاح جهاز الدولة

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد

اتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الفساد ومحاكمة المسؤولين عنه، والبت في القضايا من قبيل القضية المرفوعة ضد شركة النفط إنتربترو، والقضية المتعلقة ببيع الطائرة الرئاسية من طراز فالكون ٥٠، وبناء القدرات من أجل إدارة وتعزيز الخدمات العامة والمحلية.

أوجه التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

١١ - ما زالت بوروندي تتأثر بمشكلة الفساد وبشدة بطء معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالاختلاسات، ولا سيما قضية بيع الطائفة الرئيسة من طراز فالكون ٥٠ التي لم تشهد أي تطور يُذكر منذ أن وضعت اللجنة البرلمانية التي درست هذه المسألة النص النهائي لتقريرها عن بيع الطائفة. أما بصدد قضية شركة إنتربرول، فقد أنشأ النائب الثاني للرئيس في آذار/مارس ٢٠٠٩ لجنة جديدة للفصل بين هذه الشركة والحكومة فيما يتعلق بالمطالبات.

١٢ - وفي المقابل، اتخذت تدابير مؤسسية، وإن كانت لا تزال في بدايتها، للدعوة ومكافحة الفساد. ويُذكر خصوصا إنشاء لجان محلية للحوكمة الرشيدة في جميع البلديات في البلد وتنظيم حلقات عمل إعلامية إقليمية بشأن آليات مكافحة الفساد لصالح الموظفين المحليين وأفراد الشرطة الوطنية في بوروندي ودوائر الجمارك. وتجرى الإشارة إلى إنشاء مفوضيتين إقليميتين لمكافحة الفساد من أصل المفوضيات الخمس المتبقية. وما زالت محكمة مكافحة الفساد ولواء مكافحة الفساد يعملان بنشاط ضمن أجهزة مكافحة الفساد القائمة بالفعل، ولكن عملهما ينحصر في القضايا التي لا تهم السلطات العليا التي تتمتع بـ "امتيازات قضائية". إلا أن هذه السلطات غير مستثناة من إمكانية مقاضاتها أمام النيابة العامة والمحكمة العليا.

١٣ - وفي جانب أكثر سوداوية، تعتبر منظمات المجتمع المدني والرأي العام اغتيال نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد والاختلاسات، الراحل إرنست مانيروهفا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نقطة حاسمة للحكم على حقيقة مكافحة الإفلات من العقاب والفساد.

١٤ - وفيما يتعلق بإصلاح جهاز الدولة، أعاد الرئيس تشكيل الحكومة بالمرسوم رقم ١٠٠/١٤ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي عين بموجبه أربعة وزراء جدد، وتغيرت بفعله حقائب بعض الوزراء وجرى ترقية نواب الوزراء إلى رتبة وزراء (مع إلغاء وظائف نواب الوزراء). ويهدف هذا الإجراء الأخير بشكل خاص إلى تكامل مهام الحكومة الوزارية أفقيا وإعادة تنظيم الاختصاصات في المستويات العليا للوزارات. ومع ذلك، يجدر ذكر أن حسن أداء المؤسسات في بعض قطاعات الإدارة العامة كثيرا ما يتضرر بسبب حالات النقل والعزل والترقية الاعتبارية والمفاجئة. ولا تشجع هذه الممارسات على كفاءة حسن استمرارية العمل في الخدمة العامة، وسلامة إدارة الذاكرة المؤسسية، والتطوير التنظيمي.

١٥ - واستُهل أيضا إصلاح الإدارة العامة على مستوى إضفاء الطابع اللامركزي على الخدمات العامة والحوكمة. وبالفعل، فسعيًا إلى تقريب الإدارة من المواطن، اعتمد مجلس الوزراء في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ خطاب السياسة الوطنية للامركزية الذي يشكل أداة لتأطير سياسة اللامركزية وتوجيهها على المدى الطويل (أي على مدى ١٠ سنوات).

١٦ - وعلى ما يبدو أن المشكلة المذكورة في التقريرين السابقين لمتابعة الإطار الاستراتيجي والمتمثلة في الإضرابات المتكررة القائمة على مطالبات متعلقة بالأجور، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، عرفت نهاية مرضية. فقد أنشئت لجنة لمواءمة مرتبات الدوائر العامة وقدمت تقريرها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتضمن هذا التقرير مقترحات لتسوية تفاوت المرتبات بين موظفي الدولة.

١٧ - وأخيرًا، ففي مجال الحوكمة الرشيدة، التزمت بوروندي بتحديث ومواءمة هياكلها الإدارية المتعلقة بالرسوم الجمركية والضريبة مع البلدان الأخرى في جماعة شرق أفريقيا، وذلك بهدف تحسين خدمة تحصيل الإيرادات الجمركية. ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة لتحسين تنظيم آليات التدبير على مستوى المالية العامة، يجدر ذكر خطة تدبير المالية العامة التي اعتمدها مجلس الوزراء؛ وإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الغش في قطاع السكر، في أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وإصدار قوانين بشأن الأسواق العامة؛ وإنشاء نظام لضريبة القيمة المضافة؛ واعتماد البرلمان، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قانونا بشأن مكتب بوروندي للإيرادات، من المتوقع إصداره قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

مساهمة الشركاء الوطنيين ("الجهات صاحبة المصلحة")

١٨ - في إطار تعزيز الحوار ووضع تدابير بناء الثقة، شاركت الأحزاب السياسية وبعض أعضاء المجتمع المدني في تصميم وإنشاء محفل دائم للحوار بين الأحزاب السياسية. وفي هذا السياق، تبين أن الأحزاب السياسية اضطلعت بدور أساسي باتفاقها بالتراضي، فيما بينها وكذا مع الحكومة، على اختصاصات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتكوينها.

١٩ - وكانت المنظمات النسائية، من جهتها، قد بدأت حملة للتوعية بأهمية مشاركة النساء في الانتخابات المقبلة المقررة في عام ٢٠١٠ وتحقيق نسبة تمثيل نسائي في المؤسسات المقبلة، بما في ذلك على المستوى الشعبي، تزيد على ٣٠ في المائة.

مساهمة الشركاء الدوليين

٢٠ - اضطلع العديد من الشركاء الدوليين بأدوار نشطة في مجال الحوكمة أو على الأقل عرضوا مساعدتهم. فقد حافظت بلجيكا، بالإضافة إلى تقديمها الدعم التقني، على زيارات

منتظمة على مستوى الوزراء وأقامت اتصالات مع أعضاء البرلمان. وظلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جهتها، تجري حوارا سياسيا مع حكومة بوروندي، وأدت دورا فعالا داخل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة (بما في ذلك لجنة بناء السلام) دعما لعملية بناء السلام في بوروندي. وبذلت المفوضية الأوروبية، من خلال برنامجها المتعلق بالحكم الرشيد، جهودا نشيطة جدا تستهدف بناء قدرات ديوان المحاسبة، ولواء مكافحة الفساد، والمفتشية العامة للدولة على سبيل الذكر لا الحصر. كما قدمت المفوضية الأوروبية الدعم إلى المجتمع المدني. ودعمت سويسرا، وما زالت تدعم، إرساء دعائم الديمقراطية والحكم الرشيد على الصعيد المحلي وتعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية، بما في ذلك مشاركة حركة التمرد السابقة، حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، في تعزيز الحوار السياسي. وشاركت فرنسا أيضا مشاركة نشطة في دعم وسائط الإعلام من خلال "خطة إذاعة أفريقيا" (Plan Radio Afrique). وشاركت أيضا بوصفها شريكا رائدا بين الشركاء التقنيين والماليين في قطاع التعليم وتنفيذ مشروع إصلاح التعليم العالي، بالإضافة إلى مساهمتها في الصندوق المشترك من أجل التعليم. وقدمت كندا مساعدة إلى بوروندي في مجال منع نشوب النزاعات وإعادة البناء، من خلال تمويل مشروع لتشجيع الثقافة الديمقراطية (١٨٥ ٧٢٦ دولارا كنديا) من صندوق السلام والأمن العالميين. وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز قاعدة المعارف والقدرات في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وقيادة المرأة للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. كما عززت قدرات مزارعي البن على إدارة الجمعيات والشؤون المالية.

٢١ - وفيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠١٠، عرضت المكسيك التعاون مع بوروندي في مجال بناء القدرات الانتخابية، ولا سيما قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ومن جهة أخرى، مكّن العمل المشترك بين جنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة الانتخابية من القيام برحلة دراسية لمتابعة العملية الانتخابية خلال الانتخابات التي جرت مؤخرا في جنوب أفريقيا. كما أُنجزت رحلة دراسية بشأن الانتخابات الأوروبية، بدعم من المفوضية الأوروبية. ووضعت منظومة الأمم المتحدة بدورها، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إطارين لتنسيق المعونة الدولية وتعبئة الأموال دعما للانتخابات في عام ٢٠١٠ بحيث يكفل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي التنسيق الاستراتيجي للعملية الانتخابية في حين يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كفالة التنسيق التقني والتنفيذي لأنشطة الشركاء الدوليين. وبدأت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة من جهتها برنامجا يتوخى تقديم المساعدة والدعم التقني لإجراء الانتخابات ستشمل أنشطته المقبلة قضايا التربية

المدنية، وتقديم المساعدة التقنية الى اللجنة الانتخابية، وأعمال وسائط الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن تنسيق المساهمات الداعمة لأنشطة المجتمع المدني.

٢٢ - ومن ناحية أخرى، قدمت الأمم المتحدة، من خلال برنامجها الإنمائي، الدعم إلى اللجنة المعنية بمواءمة المرتبات عن طريق تزويدها بخبراء إقليميين ودوليين (استشاري واحد من مكتب العمل الدولي وخبيران من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وخلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى وزارة الخدمة العامة والعمل والضمان الاجتماعي لتنسيق جهود الشركاء المحتمل اتخاذهم مبادرات دعماً لإصلاح الإدارة العامة.

٢٣ - وأخيراً، قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم للحكومة وشركائها لإقامة منتديات للحوار أفضت إلى إصدار توصية بإنشاء إطار دائم للحوار بين الأحزاب السياسية. ومن المتوقع أن تُقر الحكومة هذا الإطار في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.

التحديات والمخاطر

٢٤ - فيما يتعلق بمسألة الحكم الديمقراطي، على الرغم من قيام وزير الداخلية بإصدار القرار الوزاري ١٢٠٨/٥٣٠ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي يحدد فيه شروطاً أكثر مرونة لعقد التجمعات العامة، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الأحزاب السياسية المعارضة شكاوى أمام رفض بعض السلطات منحهم الإذن بعقد اجتماعات حزبية أو تنظيم مظاهرات عامة. وقد يكمن سبب ذلك في سوء تأويل القرار السالف الذكر من جانب بعض السلطات الإدارية على المستوى المحلي أو من جانب الأحزاب المعنية.

٢٥ - وأمام المخاطر المحتملة لتصلب المواقف السياسية في سياق مرحلة ما قبل الانتخابات وخلالها، يتعين على الجهات صاحبة المصلحة الحفاظ على استمرار الحوار فيما بينها، ولا سيما على مستوى الأوساط السياسية، بالاستفادة من المنتديات الديمقراطية المنشأة لهذا الغرض.

٢٦ - هناك مسألة قدرة الأطراف الفاعلة السياسية على مراعاة قواعد المنافسة السياسية السلمية والشفافة وإرادتها فعل ذلك.

٢٧ - وثمة حالات اختلال، فيما يتعلق بالحكم الإداري، في بعض قطاعات الإدارة العامة بسبب عدم استقرار الموظفين.

- ٢٨ - ولم يتحقق تمثيل الإناث بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من الموظفين في المناصب الانتخابية والمناصب الإدارية على الصعد الإقليمي والبلدي والمحلي.
- ٢٩ - وأخيراً، فعلى مستوى الإدارة الاقتصادية، لا يُنظر بسرعة مرضية في ملفات الاختلاس، ولا سيما ملف بيع الطائرة الرئاسية من طراز فالكون ٥٠ وملف الإنتربتترول، نظراً لعدم كفاية قدرات المؤسسات القانونية لإجراء التحقيقات في هذه الملفات في آجال معقولة.

باء - اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل

العمل، بالتعاون مع قوات التحرير الوطنية، على ضمان تنفيذ العناصر المعلقة من اتفاقي بوجمبورا^(١) المؤرخين ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ دون إبطاء، وهي الإفراج الفوري عن الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وإطلاق سراح السجناء التابعين لقوات التحرير الوطنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة لمحاربي قوات التحرير الوطنية، وتسجيل قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي، وإدماج هذه الجماعة في المؤسسات الوطنية، وإدماج محاربيها في الجيش والشرطة.

عملية السلام

مواصلة رصد ودعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل ومتابعة تنفيذ اتفاق بوجمبورا، عبر قنوات منها المبادرة الإقليمية، وجهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وسائر أعضاء المديرية السياسية.

(١) عبارة "اتفاق بوجمبورا" سواء بصيغة المفرد أو الجمع كثيراً ما تُستخدم للدلالة على "إعلان بوجمبورا" الذي يُعد المسمى المعتمد من الأطراف المشاركة في مؤتمر ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الذي مهّد لإعلان الاتفاق على المراحل والإجراءات التي يتعين على الأطراف اتخاذها للدفع بعملية السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

توفير الدعم المالي والتقني اللازم لتمكين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية من إتمام تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، على النحو المتفق عليه في استنتاجات لجنة بناء السلام المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بما في ذلك توفير الدعم لعمليات نزع سلاح المحاربين التابعين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

٣٠ - خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بُذلت جهود كبيرة بهدف التوصل إلى تحقيق السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية، ووضع الاتفاقات ذات الصلة موضع التنفيذ.

٣١ - ولقد احترمت الطرفان النقاط الرئيسية للإعلان الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حيث إن الأطفال البالغ عددهم ٣٤٠ طفلاً من أتباع قوات التحرير الوطنية والأطفال البالغ عددهم ٤٠ طفلاً من المنشقين فصلوا عن المقاتلين الكبار وُجِّع شملهم بأسرهم في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ على التوالي؛ وأُفرج عن السجناء السياسيين البالغ عددهم ١١٨ سجيناً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وعن السجناء الـ ١٠٣ الآخرين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ وجرى إسناد ٣٣ منصبا إلى أعضاء حزب قوات التحرير الوطنية كانت قد طالبت بها، منها ١٥ منصبا بمرسوم رئاسي، بينما أدمج فعلاً ٢٣ من الأعضاء المعنيين في هياكل الإدارة العامة؛ وأخيراً، اعتمد حزب قوات التحرير الوطنية بعد تغيير اسمه (إذ كان يسمى سابقاً حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)، وفقاً لشروط تسمية الأحزاب السياسية، على النحو المُكرّس في دستور بوروندي.

٣٢ - ومكنت عملية نزع سلاح قوات التحرير الوطنية، من إدماج ٣ ٥٠٠ مقاتل في صفوف قوات الدفاع وقوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سينضم ٥ ٠٠٠ من أفراد قوات التحرير الوطنية إلى عملية التسريح وإعادة الإدماج، ويستفيد حوالي ١٠ ٠٠٠ من الكبار الذكور المرتبطين بتلك القوات، و ١ ٠٠٠ امرأة تم سحبهم حالياً من اعتمادات ستمكنهم من العودة إلى قراهم. وستنتهي عملية سحب الكبار المرتبطين بقوات التحرير الوطنية مع اقتراب نهاية آب/أغسطس.

٣٣ - وقد اضطلع أيضاً بفعالية بعملية إعادة إدماج قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن. والواقع أن عملية المواءمة بين الرتب وإدماج أفراد قوات التحرير الوطنية في قوات الدفاع

وقوات الأمن تجري منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بحيث يشارك فيها ١ ٥٥٠ فردا، منهم ١٥٠ فردا من المنشقين السابقين عن قوات التحرير الوطنية، في قوات الشرطة و ٢ ٢٠٠ فرد، منهم ١٠٠ من المنشقين السابقين عن تلك القوات، في الجيش. وحُدد ما مجموعه ١٦٣ امرأة لإدماجهن في قوات الدفاع وقوات الأمن.

٣٤ - وخلال إعداد هذا التقرير، كانت كل الدلائل تشير إلى أن عملية نزع سلاح قوات التحرير الوطنية، بما في ذلك نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، تسير في الاتجاه الصحيح. فقد ساهمت العملية في تحسين الوضع الأمني في المقاطعات، على مستوى حركة الأشخاص والبضائع على وجه الخصوص، ولا سيما في بوجمبورا الريفية، وبوبانزا، وسييتوك.

مساهمة الشركاء الوطنيين ("الجهات صاحبة المصلحة")

٣٥ - لقد شارك المجتمع المدني مشاركة نشطة جدا في تنفيذ اتفاقات السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية. فعلى سبيل المثال، بعثت مجموعة من منظمات المجتمع المدني مذكرة إلى رئيس الجمهورية تتناول فيها مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقات، بالإضافة إلى ما اضطلعت به من أنشطة الدعوة التي تناشد فيها الآلية المشتركة للتحقق والرصد أخذ لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الاعتبار أثناء الاضطلاع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المنظمات النسائية التي ناضلت من أجل مراعاة البعد الجنساني في العملية المذكورة.

مساهمة الشركاء الدوليين

٣٦ - ظل المجتمع الدولي يساهم باطراد على جميع المستويات في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن، وخاصة من خلال الاتحاد الأفريقي. فعلى الصعيد الأمني، أسهم الاتحاد الأفريقي في إنشاء وحدة الحماية المشتركة في أيار/مايو ٢٠٠٩ لتحل محل قوات الاتحاد الأفريقي. وستكون الوحدة جزءا من الوحدة المتنقلة للتدخل السريع المكلفة بحماية المؤسسات.

٣٧ - وما زالت جنوب أفريقيا تقوم بدور طليعي بصفتها ميسرا لعملية السلام يشمل التزاما على المستويات السياسي والأمني والمالي والتقني. وشاركت بلجيكا، من جانبها، بفعالية في الأنشطة الرامية إلى دعم التنفيذ الكامل لعملية السلام، ولا سيما من خلال مشاركتها في أيار/مايو في اجتماع فريق المبعوثين الخاصين لبوروندي، وبتقديمها مساهمة قدرها ٢٥٦ ٠٠٠ يورو لبناء معسكر لجميع المقاتلين السابقين في صفوف قوات التحرير الوطنية في روبيرا وتمويل أنشطة تدريبية لقادة قوات التحرير الوطنية. كما أسهمت فرنسا،

وخصوصا لدى توليها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، إسهاما كبيرا في إحراز تقدم في عملية السلام من خلال مشاركتها في أعمال المديرية السياسية. كما عملت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتقديم الدعم للجنود الأطفال، وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وقدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في أوائل عام ٢٠٠٩ مساهمة منها في تغطية تكاليف عملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا، وقامت بدور نشط داخل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لدعم عملية السلام. كما ساهمت هولندا بمبلغ ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف عملية التيسير. وتعاونت سويسرا مع منظمة سويسرية تُعد، إلى جانب الميسرين الرسميين، من بين الفاعلين الرئيسيين الذين ساهموا مساهمة كبيرة في تعزيز عملية السلام.

٣٨ - وفي إطار تيسير عملية نزع سلاح قوات التحرير الوطنية، تجدر الإشارة أيضا إلى مساهمات كل من سويسرا (٦٠ ٠٠٠ دولار) وألمانيا (٦٠٠ ٠٠٠ دولار) وصندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مليون دولار) من أجل إقامة "صندوق تبرعات مشترك للطوارئ" مكن من بدء عملية فصل حوالي ١٠ ٠٠٠ من الكبار و ١ ٠٠٠ من النساء ممن كانوا مرتبطين بقوات التحرير الوطنية.

٣٩ - وقد انتهى البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج، الذي بدأ عام ٢٠٠٤، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٢). وقد استُعيض عن ذلك البرنامج بالبرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج الذي يدعمه البنك الدولي بمقداره ١٠ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، علاوة على موارد إضافية قدرها ٥ ملايين دولار متوقعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، رهنا بمساهمة المانحين الذين قدموا تعهدات على النحو التالي: بلجيكا، ٢ مليون يورو، والجماعة الأوروبية، ٤ ملايين يورو، والنرويج، ٥ ملايين يورو، وهولندا ٤ ملايين يورو. وفي مجال دعم إعادة الإدماج الدائم للمقاتلين السابقين، قدمت اليابان عام ٢٠٠٩، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمة بلغت قيمتها ٢,٣ مليون دولار.

(٢) كان البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج يتلقى الدعم من البنك الدولي (في حدود ٣٣ مليون دولار). وكان يتلقى التمويل أيضا من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع للبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج بمبلغ ٤١,٨ مليون دولار الممول من البلدان المانحة من أمثال ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا.

٤٠ - وعملت الأمم المتحدة باطراد، من خلال مكتبها المتكامل في بوروندي واليونيسيف، من أجل فصل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في بوروندي (٣٤٠) عن تلك الجماعات، بما في ذلك حركة قوات التحرير الوطنية السابقة، وإعادة إدماجهم في أسرهم.

٤١ - وفي ظل النهاية السعيدة التي آلت إليها عملية إحلال السلام والأمن، انتهت مهمة التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا، واقترحت، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، إقامة شراكة من أجل السلام في بوروندي تتمثل ولايتها في دعم بوروندي من اليوم وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من أجل تحقيق سلام دائم.

التحديات والمخاطر

٤٢ - من الأمور التي لم تُنجز بعد الحسم في مصير أسرى قوات التحرير الوطنية، إذ أعلنت الآلية المشتركة للتحقق والرصد عدم اختصاصها في الموضوع لأن قوائم أولئك الأسرى قدمت بعد نهاية ولاية الآلية، أو لأنها تضم أسماء أشخاص أُسروا بعد التوقيع على اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

٤٣ - ومن شأن اختلاف معاملة شتى فئات المقاتلين السابقين في صفوف قوات التحرير الوطنية من حيث إعادة الإدماج - وخاصة في حالة الكبار المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، وعددهم ليس باليسير - أن يثير الاستياء والإحباط على المستوى المجتمعي، مما قد يبرر في نظر من خاب أملهم في العملية القيام بأعمال إجرامية تضر بأمن السكان.

جيم - قطاع الأمن

٤٤ - تمثلت تحديات بناء السلام على مستوى قطاع الأمن في العمل على تعزيز الركائز المؤسسية من أجل التأهيل المهني لقوات الدفاع والأمن، وتحسن علاقات هذه القوات مع المؤسسات المدنية التي تشرف عليها وأيضاً مع المواطنين الذين تتولى تلك القوات حمايتهم. وأما التحديات المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن في سياق إدماج قوات التحرير الوطنية، واستعداداً لتأمين الانتخابات، فتثير أكثر من أي وقت مضى تساؤلات بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٩.

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

إصلاح قطاع الأمن

إعداد خطة وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، تشمل وضع إطار وآليات متفق عليها لتزويد الجيش والشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية بالقوام المطلوب وضمان تأهيل أفرادها مهنيًا، وضمان إخضاع أجهزة الشرطة والدفاع والاستخبارات للمساءلة؛

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

٤٥ - استمرت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير عملية تأهيل قوات الدفاع والأمن مهنيًا، مع إدراج برنامج للتثقيف والتوعية في هذا الإطار يشمل التدريب على مبادئ حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ومهارات القيادة، والانضباط، وقانون العقوبات العسكري.

٤٦ - ويوجد إعداد قوات الأمن للانتخابات بالفعل ضمن البرامج التدريبية المتعلقة بـ "أمن الانتخابات". وتضم أجهزة الدفاع والأمن والاستخبارات الوطنية بالفعل وحدة تدريب على استراتيجيات حماية انتخابات عام ٢٠١٠.

٤٧ - وفيما يتعلق بتفعيل الإطار المؤسسي القائم، عقد مجلس الأمن القومي أول اجتماع له في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبالنظر إلى دوره كجهاز استشاري، اقترح المجلس إعداد وتنظيم دورات تدريبية في التربية المدنية لصالح قوات الأمن.

٤٨ - وفيما يخص تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن، تجدر الإشارة إلى عدة أنشطة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩، نظمت دائرة الاستخبارات الوطنية معتكفا لجميع موظفيها أسفر على وضع خطة استراتيجية للتطوير. وتبرز الخطة محاور تأهيل هذا الجهاز الذي يطمح إلى أداء مهامه في احترام تام لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

٤٩ - وفي مجال نزع سلاح السكان المدنيين، أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق بمراقبة الأسلحة وحيازتها وتداولها، وسيُعرض المشروع على البرلمان في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويشكل هذا القانون تنقيحا جذريا لقانون عام ١٩٧١ على ضوء الواقع الراهن في بوروندي ووفقا للبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالموضوع. وسيكون هذا القانون أداة أساسية للبدء في مراقبة التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة في بوروندي.

٥٠ - وعلى الرغم مما عُرف في السابق من تأخر للعمل الحكومي في هذا المضمار، لوحظ خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تسليم نحو ١ ٣٠٠ قطعة من السلاح و ١٤ ٣٠٢ قطعة من الذخيرة، وذلك في مقابل الحصول على منتجات تساعد الأشخاص المعنيين على الانتقال إلى الحياة الطبيعية (مثل الأقمشة ومواد البناء والدراجات الهوائية). وبالإضافة إلى ذلك، هُيئ موقع لتدمير المتفجرات والذخائر في قاعدة اللوجستيات التابعة لقوات الدفاع الوطنية، حيث دُمر بالفعل ٨ ٠٠٨ قطع من السلاح والذخيرة، بما في ذلك أسلحة وذخائر جمعت في إطار عملية نزع سلاح المدنيين، وأسلحة وذخائر متقدمة للشرطة الوطنية وقوات الدفاع الوطنية. وجدير بالإشارة أن إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفصل المقاتلين قد ساهم بشكل إيجابي في تسليم المدنيين أسلحتهم عن طواعية.

٥١ - وفي مجال بناء القدرات، ظلت دائرة الاستخبارات الوطنية تحصل على المساعدة من الشركاء في التنمية، وخصوصاً من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، من خلال برامج للتدريب التقني تشمل مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة القضائية وضباط دائرة الاستخبارات. وبالإضافة إلى ذلك، تُرجمت مدونة قواعد السلوك الجديدة لدائرة الاستخبارات الوطنية إلى اللغة الكيروندي وستطبع منها أكثر من ٦٠٠ نسخة.

٥٢ - وشهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير وضع حجر الأساس للمعهد العالي للشرطة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في ميتاكاتكا بمقاطعة بوبانزا، في إطار تدريب ضباط الشرطة. وسيستقبل المعهد ٦٠ متدرباً في دورات طويلة (ستتان) كل سنة وفي كل فوج اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٠. وجدير بالذكر أيضاً أن الشرطة الوطنية قد انتهت من "إحصاء" أفرادها وتسجيلهم. وقد اقتنت ما يلزمها من أزياء ولوازم، مثل الشارات والبطاقات التي تبرز هويتهم، للسماح للقيادة ولل سكان بـ "متابعة" سلوك أفراد الأمن.

٥٣ - وفي مجال مراقبة ورصد المؤسسات الأمنية، لوحظت زيادة في وتيرة الأنشطة على مستوى البرلمان. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة البرلمانية المكلفة بأجهزة الدفاع والأمن بزيارات منتظمة في إطار متابعة الأجهزة الأمنية، بما في ذلك دائرة الاستخبارات الوطنية. وتعد اللجنة تقارير كل ستة أشهر. وتصدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع شارك في مناسبات عديدة في جلسات الأسئلة الشفوية حيث طرح برلمانيون أسئلة بشأن الأمن. وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن الجيش والشرطة يخضعان منذ الآن لمراقبة المفتشية العامة للدولة، على غرار الدوائر العامة الأخرى.

٥٤ - وفيما يخص العلاقات بين الأجهزة الأمنية والسكان، نظمت دائرة الاستخبارات الوطنية أنشطة إعلامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في بوجمبورا وفي جميع المقاطعات، مما أتاح الفرصة للسكان كي يطلعوا على مهام دائرة الاستخبارات وأدوارها، الأمر الذي يشكل في حد ذاته محاولة لتحقيق الشفافية بالنسبة لجهاز عهد الناس به أنه منغلق لأنه يحمي "أسرار الدولة". وفي إطار هذه المبادرة، نظم "يوم أبواب مفتوحة" بشأن دائرة الاستخبارات الوطنية.

٥٥ - وتشارك بوروندي، باعتبارها بلدا مساهما بقوات، في بعثات لحفظ السلام في الصومال والسودان وكوت ديفوار. ففي إطار الاتحاد الأفريقي، ارتفع قوام الوحدة البوروندية المشاركة في بعثة حفظ السلام في الصومال من ٨٥٠ عسكريا في عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٠٠ عسكري خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٨، يُستخدم التدريب المقدم بشأن مدونة قواعد السلوك والقضايا الجنسانية، من بين موضوعات أخرى، لإعداد الوحدات البوروندية المشاركة في عمليات حفظ السلام.

٥٦ - وختاما، يمكن الإشارة إلى ما تبذله قوات الدفاع الوطنية من جهود للانفتاح على إمكانات التعاون مع المنظمات النسائية والمجتمع المدني، وخصوصا فيما يتعلق بمسألة إدماج المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن.

مساهمة الشركاء الوطنيين ("الجهات صاحبة المصلحة")

٥٧ - لوحظت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير المشاركة النشطة والمتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في توعية السكان بصواب التسليم الطوعي للأسلحة التي تجري حيازتها بطريقة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المنظمات النسائية ناضلت من أجل مراعاة المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي وضع برنامج تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن بغرض إدماج المنظور الجنساني على مستوى السياسات في مجال أخلاقيات أفراد قوات الدفاع الوطني وسلوكهم.

مساهمة الشركاء الدوليين

٥٨ - أسهمت بلجيكا في الدورات القصيرة الأجل لتدريب ضباط الجيش في بوجمبورا وواصلت التدريب الطويل الأجل لضباط الجيش في الكلية العسكرية الملكية. وتشارك فرنسا في إعداد مشروع "شرطة" دعماً للشرطة الوطنية، لا سيما من أجل تدريب الضباط، مع إنشاء المعهد العالي للشرطة في بوبانزا. ووقعت هولندا مذكرة تفاهم مع الحكومة بشأن تطوير قطاع الأمن على مدى ثماني سنوات في إطار أنشطة الدعم المقدم إلى وزارة الأمن

العام، ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين السابقين، وذلك بالتعاون مع جهات فاعلة "شاملة" مثل البرلمان والمجتمع المدني.

٥٩ - وأسهم مكتب التعاون الألماني، من جهته، في بناء عدة مراكز للشرطة في المقاطعات الجنوبية، سيعتمد نموذجها لبناء مراكز أخرى في أماكن أخرى بالبلد.

٦٠ - وبالشراكة مع سويسرا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مركز لتدمير الأسلحة والذخائر، ووسم أسلحة الشرطة الوطنية وقوات الدفاع الوطني ومراقبة مخزونات الذخائر. وترمي هذه الإجراءات إلى التحكم بأسلحة قوات الدفاع والأمن وذخائرها للحد من العنف المسلح وفقاً لإعلان جنيف الذي أقرته بوروندي في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

التحديات والمخاطر

٦١ - لا تزال تلاحظ حالات جرائم بسبب امتلاك السكان المدنيين للأسلحة وبعض التصرفات غير المشروعة في صفوف الجيش وجهاز الشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية.

٦٢ - وقد لا يشرك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعات المضيفة وقد لا يراعي بالتالي الاحتياجات الفعلية لمختلف مناطق التدخل أو قد ينسى تقديم المساعدات الإسكانية إلى المشرحين.

٦٣ - ولا يزال العدد الكبير حسب فئات المقاتلين السابقين الذي يتعين إعادة إدماجه (ولا سيما المسرحون وجرحى الحرب والكبار المرتبطون بالقوات) يشكل تحدياً جسيماً لإعادة الإدماج الاجتماعي؛ ومن الممكن أن يقع الأطفال، بوجه خاص، ضحايا عمليات تجنيد جديدة ما لم يستفيدوا من إعادة إدماج فعالية.

٦٤ - وقد يكون لترشيد قوام الجيش والشرطة آثار على مستوى تحقيق الأمن في البلد.

دال - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

حقوق الإنسان وسيادة القانون

تكثيف الجهود لتوسيع نطاق احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإنفاذ سيادة القانون، من خلال تدابير تشمل تحسين أداء الجهاز القضائي واستقلالته؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، بما يتفق مع المعايير الدولية ومبادئ باريس؛ واتخاذ

إجراءات حازمة ضد مرتكبي أعمال العنف، التي تشمل العنف ضد النساء والأطفال والمهق، والسعي إلى إنهاء الإفلات من العقاب، والإسراع بالبت في القضايا التي لم تحسم بعد، لا سيما تلك التي تتعلق بمجازر غاتومبا وجرائم القتل المرتكبة في كيناما.

العدالة الانتقالية

النهوض بالمشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات للعدالة الانتقالية وإيجاد مناخ ملائم لإجراء هذه المشاورات، مما يكفل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة دون إبطاء.

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

٦٥ - خلال فترة استعراض الإطار الاستراتيجي، حدثت تطورات جديدة في مجال تحديد الإطار القانوني والقضائي. وأحد التطورات الذي أولي عناية خاصة هو إصدار القانون الجنائي المنقح. فقد شكل إصدار هذا القانون في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ معلماً بارزاً في تطور النظام القضائي البوروندي. ومن بين الأمور الجديدة، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتحديد السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، التي أصبحت ١٥ عاماً عوضاً عن ١٣ عاماً، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بقمع أعمال العنف ضد النساء والأطفال، وإلغاء العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إلا أن القانون الجنائي الجديد يجرم بعض أنماط السلوك الاجتماعية، من قبيل العلاقات المثلية، مما يتنافى مع بعض أحكام القانون الدولي.

٦٦ - وفيما يتعلق بالقانون الجنائي الجديد أيضاً، يتواصل إعداد مسودة مشروع قانون الإجراءات الجنائية في وزارة العدل لإتاحة تطبيق القانون الجنائي.

٦٧ - ومن الإنجازات الأخرى، تجدر الإشارة إلى إعداد استراتيجية وطنية في مجال قضاء الأحداث منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويجري إعداد خطة عمل مرتقبة جداً على مستوى وزارة العدل. وقد بحث مجلس الوزراء مقترح قانون مرتقب أيضاً بشأن الميراث وأنظمة الزواج والهبات (باللغتين الفرنسية والكيروندي). ولا يزال هذا المقترح قيد الدراسة لإقراره وسنه قريباً في البرلمان.

٦٨ - وفي مجال حقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان: فقد أعيد النظر في مقترح قانون إنشاء المؤسسة لتضمينه مبادئ باريس. ومن المفترض أن يبحث مجلس الوزراء النسخة الجديدة خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن بوروندي هي الدولة الوحيدة في جماعة شرق أفريقيا التي ليست لديها لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

٦٩ - وفي مجال الحقوق السياسية، ولا سيما حرية التعبير، صدر حكم ببراءة سجناء الرأي في آذار/مارس ٢٠٠٩ في قضيتين: فقد تمت تبرئة السيد ألكسيس سيندوهيجي، رئيس حزب الحركة من أجل التضامن والتنمية، في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وتمت تبرئة الصحفي جان - كلود كافومباغو، مدير وكالة نت برس في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهناك حالة بارزة أخرى تتعلق بنائب رئيس نقابة الموظفين خارج سلك القضاء، جوفينال رودودورا، الذي سجن بتهمة "ادعاءات كاذبة" منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وأخلي سبيله بعد حصوله على إفراج مؤقت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي آذار/مارس، قدمت رابطة الصحفيين البوروندية إلى البرلمان مسودة مشروع قانون بشأن الصحافة. وسيتيح هذا القانون، فور إقراره بالتصويت، للصحفيين البورونديين التمتع ببيئة قانونية أنسب لممارسة مهنة الصحافة بحرية. ويتيح هذا المشروع أيضاً إضافة عناصر جديدة رئيسية يرتقبها الصحفيون، مثل رفع صفة الجريمة عن الجرائم الصحفية.

٧٠ - وفيما يتعلق بالجرائم في حق الأفراد التي سجلت في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩، تجدر الإشارة إلى الاعتداءات وجرائم القتل الكثيرة التي تعرض لها الأشخاص المصابون بالمهق. وأثارت بشاعة الجرائم وبطء السلطات في التحرك على مستوى التحقيقات لملاحقة الجناة موجة من الهلع وشعوراً قوياً بانعدام الأمان لدى المهق. وفي آذار/مارس، تم تفكيك شبكة من مهربي أعضاء المهق وأطرافهم، على إثر الإجراءات الحازمة التي اتخذتها النيابة العامة في رويجي (مقاطعة رويجي). وتجري حالياً مقاضاتهم. وأنهت هذه الإجراءات أعمال القتل التي يتعرض لها المهق (٨ جرائم قتل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، دون احتساب عدة محاولات قتل أو خطف أخطفها السكان) وأتاحت عودة معظم المهق اللاجئين في البلدات إلى منازلهم. كما بدأ تعداد إداري للمهق، نظراً إلى أن تحديد مواقعهم ضروري لحمايتهم. وخلال الفترة المذكورة، أنتج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبث برامج توعية بشأن ضرورة إنهاء هذه الممارسة. وعلى الرغم من هذه التدابير، لا تزال مخاطر حدوث اعتداءات حقيقية.

٧١ - وأثار أيضاً اغتيال نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد والاختلاسات، الراحل إرنست مانيروهفا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، جدلاً بسبب التباطؤ المزعوم للسلطات في إجراء التحقيق. إلا أنه لوحظ، إزاء الطابع الشائك لهذا الملف، أن لجنة مختلطة مؤلفة من محققين شرطة وقضاة، بدعم خارجي من الولايات المتحدة الأمريكية يقدم عن طريق مكتب التحقيقات الاتحادي، تعمل على هذا الملف.

٧٢ - وفي قضية لا تقل إثارة للجدل، لا تزال حالات الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي التي تم إحصاؤها كثيرة، وإن سجلت انخفاضاً طفيفاً خلال الأشهر الستة الأخيرة. وعلى هذا النحو، فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، سجلت الأمم المتحدة ما مجموعه ٣١٣ ضحية (١١١ من البالغين و ٢٠٢ من القاصرين) في حين أسفر الإحصاء عن تعداد ٣٣٥ ضحية خلال الأشهر الستة الماضية. وتجدد الإشارة إلى أن الإحصاءات المتعلقة بأعمال العنف الجنسي لا تزال غير مكتملة وقد تفوق الحالات هذا العدد بكثير. وأنشأت وزارة حقوق الإنسان والشؤون الجنسية وحدة لجمع للبيانات عن أعمال العنف الجنسي ستمكن من الحصول على إحصاءات أكثر موثوقية عن هذه المسألة باستقاء هذه البيانات من عدة مصادر.

٧٣ - ولم تغلق بعد عدة ملفات اغتيالات أخرى. فملف اغتيال أربعة أعضاء مزعومين من حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (كما يسمى في ذلك الوقت)، بكيناما، في بلدية بوجمورا، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، عرض للتداول في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وحتى الآن لم يصدر الحكم فيه بعد. وفي قضية اغتيال ٣٠ مدنياً أعضاء في حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بمويينغا عام ٢٠٠٦، قدم بعض المحكوم عليهم استئنافاً أمام الغرفة القضائية للمحكمة العليا بعد صدور الحكم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولكن هذه الهيئة لم تسجل الملف بعد في جدول الدعاوى. وفيما يتعلق بالجزرة التي تعرض لها لاجئون كونغوليون في غاتومبا عام ٢٠٠٤، لم يحرز أي تقدم في الملاحقة القضائية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٧٤ - وأخيراً، ففي مجال العدالة الانتقالية، فرغ من جميع الأنشطة التحضيرية لإجراء مشاورات وطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية في بوروندي. فقد تم الاتفاق على الطرائق التنفيذية واللوجستية وعلى منهجية. وستكون فئات الأشخاص التي تستشار على ثلاثة مستويات: الأفراد، وأفرقة المناقشة، والمجتمعات/البلديات. وقد بدأت أنشطة إعلامية للاتصال الاجتماعي في كل أرجاء البلد. ومن المقرر أن تقوم مجموعة من الصحفيين بتغطية صحفية للمشاورات. وهكذا، بدأت المشاورات في بوبانزا خلال الأسبوع الثاني من شهر تموز/يوليه. ومن المقرر أن تجري المشاورات على مستوى ثلاث مقاطعات في الشهر حتى يفرغ من عملية التشاور بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

مساهمات الشركاء الوطنيين ("الجهات صاحبة المصلحة")

٧٥ - اضطلعت الرابطات النسائية بدور نشط في الدعوة إلى تضمين قانون الميراث وأنظمة الزواج والهبات جوانب تراعي البعد الجنساني. واضطلعت هذه الرابطات أيضاً بدور نشط

في الدعوة إلى إدراج الجوانب الجنسانية في إطار المشاورات الوطنية لإقامة العدالة الانتقالية في بوروندي.

٧٦ - وتجلى أيضا تبني الأطراف الوطنية المناظرة لقضايا حقوق الإنسان في المساهمات المالية للعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية المنتشرة في مختلف مقاطعات البلد لتمويل أنشطة رصد حالة حقوق الإنسان.

مساهمات الشركاء الدوليين

٧٧ - واصلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبلجيكا تقديم دعم تقني ومالي لتعزيز قدرات الدولة وتشجيع اللجوء إلى القضاء، وإصلاح قطاع العدل (بتمويل من صندوق مشترك مع السويد بقيمة ٦ ملايين جنيه إسترليني على مدى ثلاث سنوات). وتشمل المشاريع التي نفذتها سويسرا في مجال مكافحة الإفلات من العقاب التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي فيما يتعلق بالمشاورات الوطنية وآليات العدالة الانتقالية ودعم مبادرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بهدف توعية السكان بهذه القضية. وفي مجال حقوق الإنسان، تدعم سويسرا الحكومة البوروندية لإعداد تقريرها عن حالة حقوق الإنسان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الدولية والمشاركة في الحوار الدولي بشأن هذا الموضوع. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية ودعم أنشطة الدعوة التي تضطلع بها هذه المنظمات والقيادات التي تعمل على كفالة احترام حقوق الطفل، ومكافحة العنف الجنساني، ومناهضة التعذيب. وشاركت فرنسا، من جانبها، بنشاط في الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي بتمويل مركز سيروكا الجديد لاستقبال وعلاج ضحايا العنف الجنسي من النساء والأطفال. وقدمت أيضا مساعدة مادية تمثلت في توفير الدعم اللوجستي والمواد الغذائية للمصابين بالمهق. وشاركت المفوضية الأوروبية، من جانبها، في تمويل مشاريع إعادة تشييد أو إصلاح أكثر من ٣٠ محكمة محلية. وتشارك أيضا في برامج مع منظمات غير حكومية، مثل رابطة "محامون بلا حدود"، لمناهضة التعذيب.

التحديات والمخاطر

٧٨ - ترى بعض عناصر المجتمع المدني أن وتيرة تقدم التحقيق في مقتل نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد والاختلاسات، الراحل إرنست مانيرومفا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مؤشر على عدم وجود إرادة لمكافحة الإفلات من العقاب.

٧٩ - ولم يحرز تقدم في الملف الخاص بمجزرة اللاجئين الكونغوليين من طائفة البانيامولينغي، التي وقعت في غاتومبا عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب الحصانة المؤقتة للمشتبه فيهم (قوات التحرير الوطنية).

٨٠ - وما زال مشروع القانون المتعلق بالميراث وأنظمة الزواج والهبات (باللغتين الفرنسية والكيروندية) على طاولة الحكومة، ولم يعرض بعد على الجمعية الوطنية لمناقشته وإقراره.

٨١ - ويعتبر بعض شركاء بوروندي أن تجريم القانون الجنائي الجديد بعض أنماط السلوك الاجتماعية مناقض للاتفاقيات الدولية، لكن الحكومة البوروندية ترى أن من واجبها حماية الثقافة البوروندية، وفقا لمعظم الصكوك القانونية الدولية.

هاء - حيازة الأراضي والإنعاش الاقتصادي

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي

الانتهاء، بالتشاور مع الشركاء الدوليين، من وضع استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية، والجنود المسرحين، والمقاتلين السابقين، والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة التي تأثرت بالتزاع، والبدء في تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

حيازة الأراضي

تنفيذ ورقة السياسة الوطنية بشأن حيازة الأراضي وتنفيذ آليات لتنسيق حل المنازعات بشأن الأراضي؛

البعد الجنساني وإعادة إدماج اللاجئين والفئات الضعيفة

مواصلة بذل الجهود الموجهة نحو بلوغ الحد الأدنى المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة فيما يتعلق بتمثيل الإناث في الخدمات العامة، ومواصلة دعم تنفيذ برنامج 'القرى الريفية المتكاملة' الذي يرمي إلى تعزيز الحلول المستدامة لمشاكل العائدين من غير ملائك الأراضي والفئات الضعيفة، وبخاصة النساء.

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

٨٢ - فيما يتعلق بإصلاح نظام حيازة الأراضي، قام مجلس الوزراء، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وفقا لتوصية لجنة بناء السلام، بإقرار ورقة السياسة العامة المتعلقة بحيازة الأراضي. وتتضمن هذه الورقة تنقيح قانون حيازة الأراضي وتحديثه، وتحقيق اللامركزية في إدارة الأراضي، وإجراء جرد للأراضي العامة، ووضع حلول دائمة لمشاكل أصحاب الحيازات الصغيرة ومن لا يملكون أرضا.

٨٣ - وفي نفس السياق، نُقِّح القانون المتعلق بمهمة اللجنة الوطنية للأراضي والممتلكات الأخرى وتشكيلتها وطريقة عملها. فقد مدد ولاية اللجنة إلى سنتين، وحدد سلطاتها وسلطات وزارة المياه والبيئة واستغلال الأراضي؛ ما سيمكن من تفاعلي تضارب الاختصاصات مع الأجهزة الأخرى للدولة فيما يتعلق بإدارة المنازعات المتعلقة بالأراضي. ولا يزال هذا الملف قيد نظر البرلمان.

٨٤ - وبصدد مسألة التأطير القانوني دائماً، فإن مشروع القانون الجديد المتعلق بحيازة الأراضي، الذي اقترحته الحكومة ولا يزال قيد نظر البرلمان، يقترح تشكيل لجنة وطنية للأراضي، وتحقيق اللامركزية في إدارة الأراضي، وتنظيم استصلاح أراضي المستنقعات وأراضي المزارعين. وستعطي اللجنة رأيها قبل أي تنازل عن الأرض أو منح امتياز باستغلالها.

٨٥ - وفيما يتعلق ببرنامج القرى الريفية المتكاملة، الذي صُمِّم كأحد الحلول الكفيلة بإعادة إدماج العائدين الذين لا يملكون أرضا والمشردين داخليا، فقد بدأ يؤتي أكله بتشديد وإعمار نحو ٦٩٨ مسكنا في خمس قرى جديدة (في مقاطعات رويجي وماكامبا وروتانا). وفي عام ٢٠٠٩، من المقرر تشييد ما مجموعه ١٧ ٧٠٠ منزل، مقابل ١٣ ٢٠٠ منزل شُيِّد عام ٢٠٠٨.

٨٦ - وبموازاة مع ذلك، بدأت الثمار الأولى لجهود الربط الشبكي بين الهياكل المحلية لبناء السلام عن طريق قرى السلام في بعض البلدات تظهر، وذلك من خلال تشجيع استعادة الثقة بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، وبصفة خاصة بين سكان هذه القرى.

٨٧ - ويجري حاليا وضع استراتيجية لتنمية القطاع الخاص المحلي البوروندي من خلال قيام الحكومة بإعداد الخطة الرئيسية للسياحة وتشجيع الحرف، وذلك في إطار دعم بناء السلام وتشجيع القطاع الخاص المحلي.

٨٨ - وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه في سياق الإطار الاستراتيجي لتحقيق النمو والحد من الفقر، شكّل الفريق القطاعي المعني بإنعاش المجتمعات المحلية والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وهو فريق يضم الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بهذه المسألة. ومن المتوقع أن تسهم أعمال هذا الفريق في التنسيق بين الشركاء الإنمائيين على مستوى التخطيط والتدابير المتخذة في هذا المجال.

مساهمة الشركاء الدوليين

٨٩ - في مجال إدارة الأراضي، انضمت هولندا إلى البرنامج التجريبي الهادف إلى تحقيق اللامركزية في الخدمات المتصلة بالأراضي لتأمين حيازة الأراضي في مقاطعة نغوزي، وهو برنامج يموله مكتب التعاون السويسري، وذلك كي يتسنى توسيع نطاقه ليشمل مقاطعات أخرى. ويسهم هذا البرنامج المشترك في تعزيز الجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية لتبسيط هذه الخدمات وتقريبها من المستفيدين. كما مكّن التآزر بين الجهات المانحة (الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومكتب التعاون السويسري) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باسم وكالات منظومة الأمم المتحدة، من توفير الدعم اللازم لحكومة بوروندي لعقد حلقات لتوعية البرلمانيين بمشروع القانون المتعلق بحيازة الأراضي في آذار/مارس ٢٠٠٩. كما اضطلعت المفوضية الأوروبية بدور أساسي في دعم إعداد مشروع قانون الأراضي الجديد. ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على منع النزاعات على الأراضي وتسويتها، ولا سيما في مقاطعات جيتيغا وبوروري وروينجي.

٩٠ - وواصلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وبلجيكا ولكسمبرغ دعم تنفيذ الخطة الخاصة بقطاع التعليم بمبلغ قدره ٢٤ مليون يورو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ وقد عملت مع الحكومة والشركاء في التنمية على إعداد برنامج يهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المدارس (ومن المتوقع أن تصدر الموافقة الرسمية على هذا البرنامج، الذي ستصل تكلفته إلى ١,٥ مليون جنيه استرليني، في تموز/يوليه ٢٠٠٩)، وإعداد برنامج كبير لدعم قطاع الصحة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتقوم فرنسا بدعم المجتمع المدني والفئات السكانية الضعيفة من خلال إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية. وساهمت أيضاً في برامج إعانة اللاجئين من خلال برنامج الأغذية العالمي ومؤسسة كاريتاس.

٩١ - ودعمت اليابان البرامج الهادفة إلى توفير أسباب المعيشة المستدامة لأضعف الفئات السكانية وتحسين حالتها التغذوية، وذلك عبر برنامج الأغذية العالمي. ودعمت اليابان أيضاً

مشروعاً يهدف إلى تخفيف حدة آثار تغير المناخ والأزمة الغذائية على الأطفال والأسر الضعيفة. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تنفيذ برنامج يهدف إلى تقديم المعونة الغذائية ودعم الأمن الغذائي وتحسين الحالة التغذوية للأسر المعيشية الضعيفة في المقاطعات الواقعة شمال البلد. وواصلت الولايات المتحدة أيضاً دعم مشاريع لتعزيز صحة الأم والطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مقاطعات كيانزا وموينغا وكيروندو وسيبيتوك. ووضعت أيضاً برنامجاً للمساعدة في إنشاء مشاريع بالغة الصغر ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، مدعوماً بصندوق لضمان القروض الممنوحة للمنتجين وأصحاب المشاريع الزراعية بضمانة من خزانة الولايات المتحدة، وذلك من خلال اتفاق لضمان القروض مبرم بين وكالة التنمية الدولية وأحد المصارف التجارية المحلية.

٩٢ - وفيما يتعلق بالبحث عن حلول دائمة لمشاكل غير الملاك، مكّنت مساهمة الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية في تمويل استراتيجية القرى الريفية المتكاملة من تشييد مساكن خمس قرى جديدة. وبفضل تمويل من المفوضية الأوروبية، سيتسنى دعم تنسيق هذا البرنامج المتعدد القطاعات، وتطبيق نهج مجتمعي قائم على المشاركة، وتعزيز الهياكل الأساسية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وإعطاء دفعة جديدة للأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل. وأسهمت المفوضية الأوروبية في الإنعاش الاقتصادي من خلال برامجها في مجالي الهياكل الأساسية للطرق والتنمية الزراعية (قطاعات الشاي ونخيل الزيت والبن).

٩٣ - وأخيراً، تجدر الإشارة إلى بدء تنفيذ مشروع جديد، في أيار/مايو ٢٠٠٩، وهو آخر مشروع يموله صندوق بناء السلام، بتمويل إضافي من البرنامج الإنمائي، ويهدف إلى دعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والإنعاش المجتمعي للسكان المتضررين من الأزمات، والإنعاش المجتمعي في المقاطعات الأكثر تضرراً من العنف المسلح، بما في ذلك بوبانزا وبوجمبورا الريفية وسيبيتوك. ويشكل هذا المشروع النموذجي نقطة انطلاق للبرنامج الوطني للإنعاش المجتمعي وإعادة الإدماج الذي سينفذ لاحقاً تحت إشراف وزارة التضامن.

٩٤ - وقد أسهم جميع الشركاء من منظومة الأمم المتحدة، بكافة مكوناتها، في جهود الإنعاش المجتمعي في مجالات محددة، ولا سيما الصحة، وحماية الطفل، ومكافحة العنف الجنسي، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني، والأمن الغذائي، والحكم المحلي، والتعليم.

التحديات والمخاطر

٩٥ - يشكل تنفيذ قانون حيازة الأراضي وأحكامه القانونية التكميلية أحد التحديات الكبرى نظراً لتوافد العائدين والمطرودين، فضلاً عن إعادة توطين المشردين والمسرّحين. وفي سياق التحضير للانتخابات، فإنه يظل من الأهمية بمكان إنفاذ هذا القانون بنجاح.

- ٩٦ - ولا يزال انعدام التقدم في اعتماد قانون الميراث يحول دون تسوية مسألة حصول النساء، وبخاصة الأرامل، واليتامى على أراض عن طريق الإرث.
- ٩٧ - ولم تتحقق النتائج المرجوة من توعية سكان المناطق الريفية بأهمية مسودة مشروع القانون المتعلق بالميراث وأنظمة الزواج والهبات.
- ٩٨ - وقد يخل الضغط السكاني، المقرون بعودة السكان المتضررين من النزاع، وكذلك الآثار الناشئة عن تغير المناخ - ولا سيما في شمال البلد - بتنفيذ استراتيجية الإنعاش المجتمعي وإعادة الإدماج، وستكون لذلك عواقب أمنية خلال فترة ما قبل الانتخابات.
- ٩٩ - ويظل تحقيق التكامل والتنسيق بين تدخلات مختلف الوزارات وشركائها في مجال إنعاش المجتمعات المحلية تحدياً.

واو - البعد دون الإقليمي

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

المساعدة الدولية

مواصلة دعم تنفيذ عملية السلام عن طريق المبادرة الإقليمية لعملية السلام في بوروندي، وجهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والأعضاء الآخرين بالمديرية السياسية، لا سيما عن طريق ضمان توفر الموارد اللازمة لترع سلاح المحاربين التابعين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

١٠٠ - مثلما يتضح من توصية لجنة بناء السلام، كانت مشاركة المجتمع الدولي في هذه المنطقة دون الإقليمية متجهة أساساً إلى عملية السلام في بوروندي. غير أنه خلال المشاورات التي أجريت مع مختلف الشركاء الفاعلين قصد إعداد هذا التقرير، تعلق معظم الجوانب التي جرى تناولها بعدد الحوكمة الاقتصادية. فهذا البعد أساسي في رأيهم، لاستقرار المنطقة دون الإقليمية وبناء السلام فيها. ويرد معظم مساهمات الشركاء الدوليين في عملية السلام في الجزء المخصص في الوثيقة لاتفاق وقف إطلاق النار.

١٠١ - وفي سياق الاندماج في جماعة شرق أفريقيا، انضمت بوروندي إلى الاتحاد الجمركي لشرق أفريقيا، واعتمدت التعريفية الخارجية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بوروندي

تشارك بالفعل في آليات التنسيق بين الأجهزة الأمنية في إطار الجماعة. ويجدر بالذكر أن بوروندي طرف في بروتوكول نيروبي، وفي إعلان جنيف.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، تبادلت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية سفراء بالفعل؛ وعينت بوروندي دبلوماسيا، وهي تقيم حاليا احتياجات إعادة فتح بعثتها الدبلوماسية في رواندا.

١٠٣ - وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يوجد مقره في بوجمبورا، استضافت بوروندي في نيسان/أبريل الماضي حلقة عمل رئيسية من حلقات عمل هذه المنظمة تركز على التصدي للاستغلال غير المشروع للمواد الخام.

١٠٤ - وعلى الرغم من الفوارق الاقتصادية بين البلدان التي تشكل جماعة شرق أفريقيا، فقد أثارت المزايا النسبية للتكامل (حرية حركة السلع المصنعة داخل الجماعة والخدمات التي تقدمها البلدان الأعضاء) الحماس للمضي قدما في عملية التكامل. وما آليات إنشاء المكتب البوروندي للإيرادات سوى دليل على هذا الحماس.

١٠٥ - وبناء على اقتراح من جنوب أفريقيا، أشرك المؤتمر للتو ليشرف عن كئيب على استكمال عملية السلام في بوروندي من خلال الآلية الجديدة المتمثلة في "الشراكة من أجل السلام في بوروندي" التي يشكل فيها المؤتمر "الدعامة الثالثة" إلى جانب كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والمديرية السياسية.

١٠٦ - وأخيرا، فإن العمل جارٍ من أجل تسوية الخلاف بين رواندا وبوروندي على تعليم الحدود بين البلدين، وهو ما يؤكد في إطار برنامج للاتحاد الأفريقي بشأن ترسيم الحدود.

مساهمة الشركاء الدوليين

١٠٧ - لا تزال مساهمة بلدان المنطقة دون الإقليمية حاسمة لتنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، وبخاصة مساهمة جنوب أفريقيا التي واصلت، بدعم من هولندا، عملها التيسيري، وساعدت، بفضل قواتها التي وضعتها تحت تصرف الاتحاد الأفريقي، في تعجيل عملية نزع السلاح وتسريح قوات التحرير الوطنية. وواصلت جمهورية تنزانيا المتحدة، من ناحيتها، مشاركتها في المبادرة دون الإقليمية المتعلقة ببوروندي بوصفها الدولة التي تتولى منصب نائب الرئيس، ومن خلال الدعم المقدم إلى جهود التيسير التي تقوم بها جنوب أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بدمج قوات التحرير الوطنية باعتبارها حزبا سياسيا. وجدير بالذكر أيضا أنه، بالتعاون مع حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصلت جمهورية تنزانيا المتحدة، في إطار اللجنة الثلاثية، دعم وتنفيذ سياسة

العودة الطوعية للاجئين إلى بوروندي وعرضت خيار التجنيس على اللاجئين ممن قدّموا طلبات لنيل الجنسية واستوفوا الشروط المطلوبة وهدفها النهائي من ذلك هو دمجهم في المجتمع التنزاني.

١٠٨ - وتعاونت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جانبها، من خلال برنامجها الإقليمي لشرق أفريقيا، مع الحكومة وسائر الشركاء في التنمية على وضع برنامج لدعم انضمام بوروندي إلى جماعة شرق أفريقيا، بما في ذلك إنشاء مكتب للإيرادات. ونتيجة لعملها من أجل تعبئة مؤسسات أخرى وشركاء آخرين من أجل بوروندي، أبدى عدد من الشركاء في التنمية حرصهم على بذل جهود من أجل دعم اندماج بوروندي في جماعة شرق أفريقيا.

١٠٩ - وعلى المستوى الثنائي، اعتمدت سويسرا نهجا إقليميا للسلام والاستقرار يركز على بوروندي ورواندا، والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (كيفو)، الهدف العام منه المساهمة في تحقيق السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وهكذا، قدّمت سويسرا دعمها لمبادرات إقليمية ترمي إلى تشجيع الحوار بين البلدان للمساهمة في بحث وحل المشكلات المشتركة التي تواجه المنطقة بأسرها. أما ألمانيا فقدّمت، من خلال مكتب التعاون الألماني، الدعم لأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إذ زوّده بالموظفين والخبرات التقنية.

١١٠ - وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعم "اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد". وهي آلية أنشئت عام ٢٠٠٤ بمساعدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتيسير الحوار والتعاون بين بلدان أفريقيا في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، تعقد كل ثلاثة أشهر اجتماعات بين وزراء خارجية رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وبوروندي، بتيسير من الولايات المتحدة، لمعالجة مختلف القضايا التي تهم المنطقة، بما في ذلك تسهيل عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية والتصدي للقوى الهدامة ووضع إجراءات مشتركة لتسليم المجرمين.

التحديات والمخاطر

١١١ - يجب على بوروندي لاستكمال اندماجها في جماعة شرق أفريقيا أن تعزز قدرات نخبها لترقى إلى مستوى نخب البلدان الأخرى (وبخاصة فيما يتعلق بلغة عمل جماعة شرق أفريقيا والإدارة المجتمعية للأعمال) وأن تبذل جهودا لتسديد اشتراكها في حينها.

١١٢ - ويجب أن تفي بوروندي بمقتضيات الانضمام إلى المؤسسات الإقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى).

١١٣ - ويجب عليها أن تسرع بمواءمة تشريعاتها مع البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

١١٤ - ولبوروندي دور محدد تقوم به في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي تؤوي مقره، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد موقع هذه المنظمة الجديدة في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف المعقدة في منطقة البحيرات الكبرى.

١١٥ - أعطى إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى خلال مؤتمر القمة الوزاري المعقود في بوجمبورا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، زخماً حقيقياً لهذه الجماعة إذ أصبح لها برنامج طموح وملمس. وقد تم حتى الآن احترام الجدول الزمني، وينبغي مواصلة التقيد به خطوة خطوة بدعم من الشركاء.

زاي - تعبئة وتنسيق المعونة الدولية

توصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تعبئة الموارد

مواصلة دعم تنفيذ الأولويات التي حددتها الحكومة في برنامج الإجراءات ذات الأولوية لضمان تقديم الخدمات العامة الأساسية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية في بوروندي.

المساعدة الدولية

مواصلة الدعوة إلى دعم الأنشطة المتصلة بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، بما في ذلك المساعدة على توسيع قاعدة المانحين الخاصة ببوروندي واجتذاب الشركاء غير التقليديين.

المشاركة بنشاط في فريق التنسيق مع الشركاء بغرض الإبقاء على وجود حوار منظم وبناء مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن أولويات الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإسداء المشورة إلى لجنة بناء السلام حول كيفية قيامها على نحو فعال بدعم جهود بناء السلام في بوروندي.

تشجيع الشركاء الدوليين على ترشيد وزيادة تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وفقا لورقة استراتيجية الحد من الفقر.

الدعوة داخل مجلس الأمن والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لضمان أن يؤخذ في الاعتبار في الاستعراض المقبل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدور الذي يقوم به المكتب في دعم أعمال الحكومة ولجنة بناء السلام.

العمل مع حكومة بوروندي لاستعراض واستكمال آلية الرصد والتتبع بما يكفل، في جملة أمور، تحقيق الاتساق بين الإطار الاستراتيجي وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والانتهاء من عملية الاستعراض المذكورة في موعد غايته أيار/مايو ٢٠٠٩.

التقدم المحرز والاتجاهات الملحوظة

١١٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها صرفت ١٠ ملايين جنيه استرليني، وهو كل المبلغ المخصص لبرنامجها (للفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩)، وشاركت إلى جانب الحكومة والبنك الدولي والأمم المتحدة وشركاء آخرين في المناقشات المتعلقة بتحسين كفاءة وفعالية فريق التنسيق مع الشركاء، وفقا لمبادئ باريس ولبرنامج عمل أكرا. فضلا عن ذلك، مولت المملكة المتحدة تقييما مشتركا (أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٩) للعراقيل أمام النمو وللفرص المتاحة أمام الاقتصاد البوروندي، وسيستخدم هذا التقييم لإعداد ورقة الاستراتيجية المقبلة للحد من الفقر وسيوفر مجموعة من الأولويات الرئيسية للحكومة وللشركاء الإنمائيين.

١١٧ - وتواصل البلدان الأعضاء في لجنة بناء السلام دعم مساعي الحكومة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. ومن بين البلدان التي قدّمت مساهمات في الفترة المشمولة بهذا التقرير، يمكن الإشارة إلى ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والداغمر والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وكندا ولكسمبرغ والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وعلى مستوى المنظمات الدولية، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمبادرة الإقليمية، فضلا عن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية.

١١٨ - واستمر الشركاء الدوليون أيضا في الإسهام في تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر ومتابعته في مجالات ضمان حيازة الأراضي، والحوكمة الرشيدة، والتعليم ولا مركزية الخدمات التعليمية، والصحة العامة، وإصلاح قطاع العدالة وقطاع الأمن. كما تواصل

إسهام الشركاء الدوليين على مستوى الأفرقة القطاعية المنشأة في إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر مثل الفريق المعني بالحوكمة الرشيدة والفريق المعني بالإنعاش المجتمعي.

١١٩ - وفيما يتعلق بمساندة الشركاء الإنمائيين، تجدر الإشارة إلى أنه، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ألغت عدة بلدان دائرة ما مجموعه ٨٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الدين الذي تتحمله بوروندي، وذلك بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه الإعانة غير المباشرة هامة جدا، وتنطوي على رهانات ضخمة لبوروندي في مجال إدارة موارد ميزانية الدولة، نظرا للأزمة المالية العالمية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض البلدان زادت مساعداتها خلال السنوات الأخيرة.

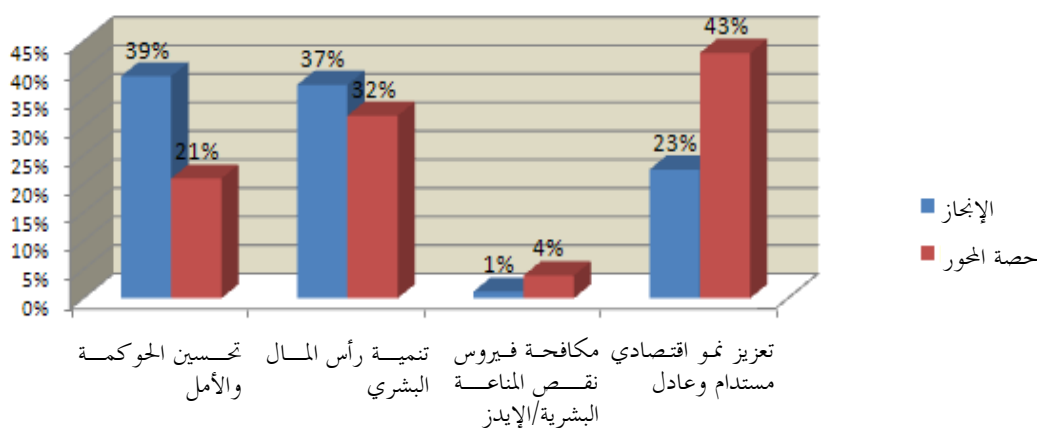
١٢٠ - فعلى سبيل المثال، زادت المساعدة الأمريكية بأربعة أمثال خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث ارتفعت من ٩,٦ ملايين دولار سنة ٢٠٠٧ إلى ما يناهز ٣٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٩.

١٢١ - واقترح رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام إقامة آلية محلية تمثل اللجنة وتكفل متابعة الأنشطة في الميدان، وتقديم المشورة والتوصيات عن المواضيع ذات الاهتمام وتقتراح التدابير التي ينبغي اتخاذها. وتأمل الحكومة البوروندية دراسة هذه المسألة عن كثب في ضوء وجود محفلين للتشاور هما المنتدى الاستراتيجي والمنتدى السياسي لفريق التنسيق مع الشركاء.

١٢٢ - وتعاون الشركاء الدوليون مع الحكومة البوروندية لتحسين فعالية المساعدة وتنسيقها وفقا لمبادئ باريس ولبرنامج عمل أكرا، خاصة على مستوى تقديم المعلومات عن المساهمات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وصرف هذه المساعدة. ومن بين التدابير المتخذة، إقامة هيكل لإدارة المعلومات المتعلقة بالمساعدات، وقد بدأ هذا الهيكل عمله. وبدعم مالي من هولندا وبلجيكا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت اللجنة الوطنية لتنسيق المساعدة هذه السنة برنامج مساعدة تقنية مُعدّ لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تنسيق المساعدة.

١٢٣ - وهناك اختلال مستمر بين تحديد الاحتياجات وحشد الأموال. فالالتزامات لصالح المحاور الأربعة لورقة استراتيجية الحد من الفقر لا تتناسب، مع البرمجة على النمو المنصوص عليه في برنامج الإجراءات ذات الأولوية الوارد في الورقة. والقطاع الذي يواجه عجزا والذي يفتقر دائما للتمويل هو قطاع "تعزيز نمو اقتصادي مستدام وعادل".

الرسم البياني رقم ٨: مقارنة حصص الحوار في البرمجة وصرف المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨



المصدر: اللجنة الوطنية لتنسيق المساعدات، الحكومة البوروندية، ٢٠٠٩.

١٢٤ - وأخيراً، لوحظ أن مبالغ دعم الميزانية التي يتعهد بها المانحون تُقدَّم على أساس المناقشات السياسية الثنائية وبحسب البلدان المساهمة، وتخضع هذه المبالغ لإعادة النظر في منتصف الطريق. ويشار إلى أن ذلك ينطوي، من وجهة نظر الحكومة، على انعكاسات على صعيد تخطيط الميزانية وتنفيذ الأنشطة.

التحديات والمخاطر

١٢٥ - مواصلة الدعوة للحفاظ على مكتسبات تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام ومواءمتها مع مضامين ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

١٢٦ - التزام لجنة بناء السلام بدعم الحكومة لتنظيم انتخابات حرة وشفافة وسلمية في عام ٢٠١٠.

١٢٧ - الحفاظ على نفس مستوى التزام المجتمع الدولي بإزاء بوروندي على الرغم من الأزمة المالية.

١٢٨ - تهيئة ظروف مواتية لتعزيز الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة في العملية الانتخابية.

١٢٩ - كفالة تنسيق الدعم لتعبئة المجتمع الدولي قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠.

- ١٣٠ - القدرة على تعبئة القدر الكافي من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التعمير الوطني.
- ١٣١ - كفالة الاتساق بين العمليات السياسية التي تؤثر في عملية بناء السلام في الجيل الثاني من ورقة استراتيجية الحد من الفقر.
- ١٣٢ - وضع مصفوفة مؤشرات منقّحة لضمان متابعة جيدة لإطار استراتيجي واحد.
- ١٣٣ - مبالغ دعم الميزانية التي يتعهد بها المانحون تخضع لشروط جديدة أثناء السنة المالية الجارية مما يجعل من الصعب التنبؤ بها ويعرقل تحقيق أهداف الحكومة.
- ١٣٤ - استمرار الاختلال بين تحديد الاحتياجات وحشد الأموال.

ثالثا - موجز وتوصيات

- ١٣٥ - يسعى هذا التقرير إلى عرض التقدم العام المحرّز والاتجاهات المصادفة والتحديات التي تواجه جميع أصحاب المصلحة، وفي مقدمتهم الحكومة، فيما يتعلق بتوصيات لجنة بناء السلام الصادرة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عقب صدور التقرير الثاني لمتابعة الإطار الاستراتيجي. كما يعرض التقرير التوصيات ومسارات العمل التي تمت مناقشتها والموافقة عليها على أعلى مستوى استراتيجي في الدولة مع شركائها الإنمائيين، سواء أكانوا وطنيين أو دوليين. وفي كافة القطاعات ذات الأولوية، صيغت خطابات رئيسية جديدة بأن يوليها أصحاب المصلحة اهتماما خاصا أثناء فترة الستة أشهر المقبلة.
- ١٣٦ - وفي الجوانب المتصلة بالحكومة، كانت أوجه التقدم والاتجاهات والتحديات تتعلق عموما بمكافحة الفساد، وجهود إصلاح الإدارة العامة وإيجاد بيئة مواتية للحوار والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٠. وتتعلق القضايا، التي أثارها أصحاب المصلحة، باحترام سلامة الفضاء الديمقراطي وعدم استغلال مؤسسات الدولة لأغراض سياسية أو شخصية وخاصة بمكافحة الإفلات من العقاب. كما تمت الإشارة إلى الجهود الملموسة في هذا القطاع، ولكن من الصعب، بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، تحقيق التغييرات المنشودة دون تعزيز القدرات المؤسسية للدولة وتغيير العقلية.
- ١٣٧ - وكان للنتائج التاريخية الهامة على مستوى المفاوضات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨ أثر كبير على التزامات الأطراف وعلى مواصلة بذل الجهود المطلوبة منها لوضع تدابير ثقة ملائمة لبناء السلام ولرفع التحديات الجسام التي تواجهها. وخلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٩، كان التحدي الأول يكمن في قيام الحكومة وقوات التحرير الوطنية بكفالة احترام إعلاني بوجهبورا المؤرّخين ٤ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. أما التحدي الثاني، فتمثل في استمرار المجتمع الدولي في مراقبة ومساندة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل ومتابعة تنفيذ إعلان بوجمبورا، وكذا تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لترع سلاح محاربي قوات التحرير الوطنية. وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد تم رفع هذين التحديين. وانطلقت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورغم حالات التأخير والتحديات المصادفة على مستوى التنفيذ، تم إحراز تقدم هائل في وقت وجيز. أما التحدي الثالث فيمكن حالياً في إدماج المُسَرَّحين من جميع الفئات في المجتمعات المحلية والمؤسسات وفي الحياة المدنية عموماً.

١٣٨ - وتمثلت التحديات التي يواجهها بناء السلام في مجال الأمن في العمل على تعزيز الأسس المؤسسية الملائمة لتأهيل قوات الدفاع والأمن مهنيًا، وعلاقات هذه القوات مع المؤسسات المدنية التي تتحكم فيها وأيضاً مع المواطنين الذين تقع مسؤولية حمايتهم عليها. والتحديات المتصلة بإصلاح القطاع الأمني في سياق إدماج محاربي قوات التحرير الوطنية والتحضير لكفالة الأمن أثناء الانتخابات تُثير، أكثر من أي وقت مضى، تساؤلات عن الأنشطة ذات الأولوية من الآن وإلى نهاية سنة ٢٠٠٩، وهي الأنشطة التي صدرت بشأنها توصيات محددة.

١٣٩ - وفي الجزء المخصص للعدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في التقرير، تم التركيز بشكل مكثف على المسائل المتعلقة بتعزيز سيادة القانون. وتمت الإشارة إلى الجهود المبذولة لتكييف أو مواءمة الأطر والصكوك القانونية مع السياق الثقافي للبلد واحتياجاته الحالية. ولا يزال البطء والحواجز المؤسسية تمثل تحديات متأصلة في نظام العدالة. ولا تزال إقامة لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مجرد مشروع. وفيما يتعلق بالحقوق السياسية وحرية التعبير، لا يزال فرض القيود على التجمعات والمظاهرات أمراً شائعاً، ولكن لوحظ بذل جهود للتطبيع من خلال توافق الآراء في هذا المجال. ولا تزال ثقافة العنف سائدة خاصة إزاء النساء والأطفال والمهق على الرغم من البدء في تنفيذ تدابير، وإن كانت غير كافية إلى حد كبير. والملفات غير المبتوت فيها بشأن الاغتيالات المستهدفة (قضية مانيرومفا) والمذابح مثل مذبح غاتومبا وجرائم القتل التي ارتكبت في كيناما تطفو دائماً إلى السطح وتثير تساؤلات حول قدرة المؤسسات على التحقيق في هذه الملفات المعقدة. وأخيراً، انطلقت عملية المشاورات الوطنية المتعلقة باليات العدالة الانتقالية على خلفية فترة ما قبل الانتخابات. وفي الواقع، فإن تحديات تسييس ملفات العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب موجودة فعلاً.

١٤٠ - وهناك صلة وثيقة بين مسألتَي ملكية الأراضي والإنعاش الاقتصادي ولهما تأثير على الإنعاش المجتمعي. أما التحديات، المتمثلة في التقدم البطيء في الملف المعقد لمراجعة قانون حيازة الأراضي، وفي إيجاد آليات لتحقيق اللامركزية وأدوات مؤسسية لإدارة ملفات المنازعات على ملكية الأراضي والإدارة الإقليمية، فلا تزال تشكل عقبات أمام الإنعاش المجتمعي. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المشتركة التي بذلها الشركاء الإنمائيون والحكومة لتنمية قرى السلام، ونموذج القرى الريفية المتكاملة بدأت توثق ثمارها. ولا يمكن تحقيق هذا الإنعاش دون وضع استراتيجية وطنية للإنعاش المجتمعي أو تبني سياسة تُنمي الأعمال الحرة في مجالات صناعية واقتصادية ذات إمكانات كبيرة على صعيد التنمية والنمو.

١٤١ - وكان البعد الجنساني حاضرا على وجه اللزوم في أنشطة بعض الشركاء الإنمائيين. وتميزت الفترة المشمولة بهذا التقرير بأنشطة تدعو إلى إدماج، بل وتعميم البعد الجنساني في برامج ومشاريع تعزيز قدرات المؤسسات والإنعاش المجتمعي. كما مثلت القضايا الجنسانية شاغلا لقوات الدفاع والأمن ولبرامج ومشاريع مساعدة المتضررين من الأزمة مثل المحاربات السابقات والعائدات واللاجئين والفئات الضعيفة. وهكذا، فإن التحديات عديدة ولكن تحدي مكافحة العنف الجنسي يسترعي اهتمام جميع الشركاء شأنه شأن إدماج النساء وتمثيلهن في هياكل اتخاذ القرار في بوروندي.

١٤٢ - وعلى صعيد البعد دون الإقليمي، لم تُعالج بعد المسائل المرتبطة بالتكامل، سواء السياسي أو الاقتصادي، وبلاستخدام الاستراتيجي للصكوك دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات. ويكمن التحدي الآخر في القدرة على استيعاب المعايير، ومذكرات التفاهم، والأحكام المؤسسية والإدارية المتعلقة بعملية التكامل هذه، وإدماجها على الصعيد الوطني.

١٤٣ - وفيما يتعلق بتنسيق المساعدات، ليس النقاش الدائر بشأن "التنسيق" بين الإطارين الاستراتيجيين (الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، وورقة استراتيجية الحد من الفقر)، والقضايا المرتبطة بالأزمة المالية الدولية والمساعدة الإنمائية، إلا مثالين عن التحديات التي صيغت بشأنها توصيات تدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم معونة مستمرة يسهل التنبؤ بها، وذلك سعيا إلى التخفيف من ثقل أطر التعاون وتبسيطها، وتوحيدها بالاستناد إلى قواسم مشتركة.

١٤٤ - وتتخذ المعونة الدولية المقدمة لبوروندي أشكالا عدة وتساهم فيها بلدان عديدة انضمت رسميا أو لم تنضم إلى الإطارين الاستراتيجيين الرسميين، وهما الإطار الاستراتيجي لبناء السلام واستراتيجية الحد من الفقر. وفي الواقع، لا تزال المساعدة المقدمة إلى بوروندي عموما مساعدة ثنائية ومشروطة بسياسات خاصة للشركاء الإنمائيين. غير أنه لا بد من

التسليم بوجود العديد من الإجراءات المشتركة والمتكاملة والمنسقة التي يقوم بها الشركاء الدوليون، عملاً بروح إعلان باريس وبرنامج عمل أكرّا.

١٤٥ - تلك هي باختصار العناصر الأساسية التي تمخضت عنها اللقاءات بين الجهات صاحبة المصلحة والمساهمات التي قدمتها في إطار استعراض تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وعلى الرغم من أن الإشراف والمشاركة كانا المحركين الرئيسيين لعملية الاستعراض هذه، لا بد من الإشارة إلى أن المشاركة ظلت محدودة في الأفرقة المواضيعية، على غرار ما حدث بالنسبة للتقريرين السابقين. ويضاف إلى ذلك أن كمية المساهمات التي قدمها أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية ونوعيتها كانت متفاوتة جداً. ومن الملاحظ أن المجتمع المدني بجميع مكوناته الفرعية، وكذلك الأحزاب السياسية، كانوا أقل حضوراً مقارنة بالتقرير السابق، مما يطرح أسئلة بشأن المنهجية المتبعة في هذا العمل وشكله والتباطؤ الذي اتسم به.

وقد استندت صياغة هذا التقرير الثالث إلى الخبرة المكتسبة لدى صياغة التقريرين السابقين. وعلى الرغم من وعورة الطريق، فإن العمل لاقى النجاح عموماً على صعيد تبنيه ومشاركة بعض الشركاء الدوليين فيه بنشاط.

التوصيات

تشجيع الحوكمة الرشيدة

الانتخابات والبيئة السياسية

١٤٦ - المحافظة على الأطر القائمة (اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والدستور) وتهيئة البيئة المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية في عام ٢٠١٠، من خلال الاستمرار في إجراء حوار بناء بشأن مسائل عدة، من بينها قانون الانتخابات وقانون الجماعات المحلية، وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، بما فيها الحق في التجمع.

(أ) الحفاظ على استقلال اللجنة الانتخابية؛

(ب) دعوة الأحزاب السياسية إلى جعل المحفل الدائم المقبل للحوار بين الأحزاب السياسية الإطار الملائم للبحث عن حلول دائمة لأي قضايا سياسية.

الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

- ١٤٧ - اتخاذ تدابير جديدة لمكافحة الفساد وملاحقة المسؤولين أمام العدالة، وبخاصة الانتهاء من بعض القضايا مثل قضية شركة إنترترول النفطية، وقضية بيع الطائرة الرئاسية من طراز فالكون ٥٠، وتعزيز قدرات إدارة الخدمات العامة والخدمات المحلية وتحسينها.
- ١٤٨ - تعزيز قدرات القضاة كي يتمكنوا من معالجة ملفات الاختلاسات بالوتيرة المطلوبة.

اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية

تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل

- ١٤٩ - كفالة إعادة إدماج قوات التحرير الوطنية، بين جماعات أخرى، في إطار لجنة بناء السلام وإتمام إدماج عناصر قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية.
- ١٥٠ - تيسير ودعم إيجاد مشاريع للإدماج المستدام على مستوى القاعدة الشعبية إذ إن هذه المشاريع توفر معظم فرص العمل.

القطاع الأمني

إصلاح القطاع الأمني

- ١٥١ - تنفيذ خطط الإصلاح الوطنية في القطاع الأمني، بما في ذلك وضع إطار وطرائق متفق عليها للوصول بالقوات إلى المستوى العددي المطلوب، ومواصلة تأهيل الجيش والشرطة ودائرة الاستخبارات الوطنية مهنيًا.
- ١٥٢ - تعزيز المعايير الأخلاقية للقوات العسكرية لتفادي خطر استقطابها والتلاعب بها عشية المواعيد الانتخابية لعام ٢٠١٠.
- ١٥٣ - تنظيم برنامج واسع النطاق لإعادة التأهيل المدني لبعض الفئات الضالعة في النزاعات المسلحة، وبخاصة المسرّحون والأطفال وجرحى الحرب.
- ١٥٤ - تعزيز دور المجتمع المدني في عملية نزع سلاح السكان المدنيين.
- ١٥٥ - حشد الموارد اللازمة لمواصلة تنفيذ الإطار القانوني لتحديد الأسلحة الخفيفة.
- ١٥٦ - على البرلمان أن يزيد من تعزيز دوره في مراقبة عمل الحكومة، مع تركيز خاص على قوات الدفاع والأمن.

- ١٥٧ - على قوات الدفاع والأمن أن تتأكد من احترام حقوق الإنسان، وتعاقب مرتكبي الأخطاء وفقا لما يمليه القانون، وتحسّن علاقاتها مع السكان وتعاونها مع الإدارة الإقليمية.
- ١٥٨ - تشغيل الوحدات اللامركزية لدائرة الاستخبارات الوطنية ومواصلة عملية إصلاح هذه المؤسسة.

العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

حقوق الإنسان وسيادة القانون

- ١٥٩ - النظر في رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية إلى ١٨ عاما، وفقا لما تمليه الصكوك القانونية الدولية.
- ١٦٠ - ضرورة إنشاء مؤسسات إصلاحية في ضوء سنّ المسؤولية الجنائية للأطفال.
- ١٦١ - على الحكومة أن تولي اهتماما خاصا لمختلف الفئات الضعيفة.
- ١٦٢ - التعجيل بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.
- ١٦٣ - تسريع إجراء التحقيقات في اغتيال نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد والاختلاس، المرحوم إرنست مانيرومفا، ونشر نتائجها.

العدالة الانتقالية

- ١٦٤ - الحفاظ على بيئة مواتية للمشاورات الوطنية الجارية بشأن إيجاد آليات العدالة الانتقالية، بما يتيح إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في أقرب موعد ممكن.
- ١٦٥ - بدء النظر في اتساق أحكام القانون الجنائي البوروندي التي يعتبرها بعض الشركاء الدوليين مخالفة للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان وحياته.

حيازة الأراضي والإنعاش الاقتصادي

الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي

- ١٦٦ - وضع اللمسات الأخيرة، بالتشاور مع الشركاء الدوليين، على استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي الدائم لمحاربي قوات التحرير الوطنية السابقين، والجنود المسرحين، والمقاتلين السابقين، والمشردين، وغيرهم من الفئات الضعيفة المتأثرة بالتراع، والبدء بتطبيقها.

١٦٧ - إشراك اللجان المجتمعية للتنمية المحلية في جميع المراحل المتعلقة بتحديد أولويات مبادرات التنمية المحلية وصياغتها وتخطيطها وتنفيذها، بما يكفل تبنيتها لهذه المبادرات بشكل أفضل.

١٦٨ - موازنة مؤشرات الإطارين الاستراتيجيين (بناء السلام والحد من الفقر) بهدف دمجهما.

١٦٩ - الإسراع بتنفيذ استراتيجية الإنعاش المجتمعي.

١٧٠ - تسريع عملية إصدار القانون المنقح لحيازة الأراضي، والقانون المنقح المتعلق باللجنة الوطنية للأراضي وسائر الممتلكات.

١٧١ - مساعدة اللجنة على تحقيق اللامركزية كي تكون أحسن فعالية.

١٧٢ - تعزيز آليات تسوية المنازعات على الأراضي التي تتجاوز نطاق اللجنة.

المسائل الشاملة

البعد الجنساني

مكانة المرأة وإعادة إدماج اللاجئين والفئات الضعيفة

١٧٣ - مواصلة بذل الجهود الرامية، وفقاً للمتفق عليه، إلى تحقيق نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من تمثيل الإناث في الدوائر العامة، ومواصلة تشجيع تنفيذ برنامج القرى الريفية المتكاملة الذي يوفر حلولاً دائمة لمشاكل العائدين ممن لا يمتلكون أراضٍ من الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء.

١٧٤ - مواصلة الجهود لإدماج المرأة في جميع ميادين صنع القرارات العامة لبلوغ نسبة ٣٠ في المائة من تمثيل الإناث، بما في ذلك على المستوى الشعبي.

البعد دون الإقليمي

١٧٥ - موازنة التشريع البوروندي مع البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

حشد المعونة الدولية وتنسيقها

المساعدة الدولية ودور الشركاء

١٧٦ - مواصلة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين أداء فريق التنسيق مع الشركاء (الجدول الزمني والموضوعات المدرجة في جدول الأعمال) في جميع مستوياته.

الشركاء الدوليون

العملية السياسية

١٧٧ - مواصلة رصد ودعم اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، بالاشتراك مع لجنة بناء السلام.

الحوار السياسي

١٧٨ - تشجيع ودعم الحكومة فيما تبذله من جهود لإنشاء محفل دائم للحوار السياسي بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك النساء والجماعات الدينية.

حشد الموارد

١٧٩ - مواصلة دعم الإجراءات ذات الأولوية للحكومة، كما حددها برنامج الإجراءات ذات الأولوية لورقة استراتيجية الحد من الفقر، وذلك بهدف كفالة تقديم الخدمات العامة الضرورية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلد.

١٨٠ - المحافظة على حوار منظم وبناء بين الحكومة وشركائها بهدف حشد القدر اللازم من المساعدة لإعادة بناء البلد، على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

فعالية المعونة

١٨١ - الإسراع بتنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكر.

المعونة الدولية ودور لجنة بناء السلام

١٨٢ - تحسين أداء فريق التنسيق مع الشركاء (الجدول الزمني والمواضيع المدرجة في جدول الأعمال) في جميع مستوياته.

١٨٣ - وخلال فترة الاستعراض نصف السنوي القادمة، سوف تضطلع لجنة بناء السلام بالإجراءات التالية:

- (أ) مواصلة الدعوة إلى دعم الأنشطة المرتبطة بالإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، بوسائل منها المساعدة في توسيع قاعدة المانحين والحصول على دعم الشركاء غير التقليديين؛
- (ب) مواصلة دعم عملية السلام من خلال الشراكة من أجل السلام في بوروندي بكفالة توافر الموارد اللازمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من قوات التحرير الوطنية؛
- (ج) تقديم النصح والدعم ومتابعة العمل الجاري على المستوى الوطني لإيجاد بيئة مواتية لإجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة ونزيهة وسلمية في عام ٢٠١٠، من خلال المشاركة في حشد الموارد وفقا للخطة التنفيذية التي قدمتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛
- (د) دعم استراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي الدائم لمحاربي قوات التحرير الوطنية السابقين، وغيرهم من المقاتلين السابقين والمسرحين، بعد وضعها والانتهاء من صياغتها بالتشاور مع شركاء بوروندي؛
- (هـ) تقديم النصح والتوجيه فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجية لبناء السلام، بما في ذلك العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي، بالاستناد إلى أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في بلدان أخرى، والقيام بأنشطة توعية لدى منظمات المجتمع المدني؛
- (و) تشجيع الشركاء الدوليين على ترشيد المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وتحسين تنسيقها وفقا لورقة استراتيجية الحد من الفقر.